

# World Food Summit

Rome, Novembre,16-18th , 2009

Statement of H.E. Said Al Masri

Minister of Agriculture - Hashemite Kingdom of Jordan

كلمة المهندس سعيد المصري  
وزير الزراعة – المملكة الأردنية الهاشمية

مؤتمر القمة بشأن الأمن الغذائي العالمي  
روما – 16-18 تشرين الثاني /نوفمبر 2009

يسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السيد سيلفيو برلسكوني رئيس المؤتمر

أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ،،،

أصحاب المعالي ،،

السادة رؤساء الوفود ،،

معالي السيد جاك ضيوف مدير عتم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،،

السيدات والسادة ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمعالي المدير العام الدكتور جاك ضيوف على دعوته لعقد هذا المؤتمر كما وأتقدم بالشكر والتقدير لكافة العاملين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على ما بذلوه من جهد مميز في التحضير لهذا المؤتمر الذي يأتي في وقت يعاني فيه حوالي سدس سكان العالم من الجوع وفي وقت لا يفصلنا سوى ثمانية أعوام عن عام 2015 وهو العام الذي اتفق فيه قادة العالم وزعماءه على أن يكون عام تحقيق أهداف الألفية وتقليل عدد الجوعى إلى النصف مما يجعلنا نقف وقفة تأمل وتقييم للجهود التي بذلت والمعوقات التي برزت مع ضرورة وضع الحلول وتوظيف الإمكانيات اللازمة للحد من الزيادة في عدد الجوعى لا بل وتقليل العدد إلى أقصى حد ممكن وصولاً إلى عالم خال من الجوع في أقرب وقت ممكن .

سيدي الرئيس

السيدات والسادة:

لقد عملنا في الأردن على صياغة والسير بتنفيذ إستراتيجية زراعية وطنية تسعى إلى تعزيز قدراتنا الوطنية في مجال الأمن الغذائي وزيادة الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء ، ولقد تمكن الأردن من تحقيق اكتفاء ذاتياً في إنتاج لحوم الدواجن وبيض المائدة و فائض في إنتاج الخضروات والفواكه الأمر الذي مكنا من التصدير للعديد من دول العالم ، إلا أنه وبسبب شح الموارد ونقص المياه فإننا ننتج ما نسبته 50 ، 60 % من اللحوم الحمراء والحليب على التوالي كما نعاني من نقص حاد في إنتاج الحبوب والأعلاف ،

وفي مجال التخفيف من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية قمنا بتعليق العمل بالرسوم الجمركية على السلع الغذائية الأساسية وعلى رعاية وتأسيس التحالف الوطني لمكافحة الجوع كما تم إعداد برنامج متكامل للأمن الغذائي حيث تم البدء بتنفيذه فعلياً كما تم إنشاء شبكة وطنية للأمن الاجتماعي تستهدف معالجة جيوب الفقر وتوفير فرص العمل للسكان كما تم البدء بعمل صندوق خاص لإدارة المخاطر الزراعية .

ولعلنا في الأردن لا نعاني من شح الموارد فحسب بل وكما هو معروف للجميع فإننا جزء من إقليم يشهد العديد من الحروب والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار مع ما ينجم عن ذلك من هجرات جماعية تساهم في الضغط على مواردنا الذاتية وعلى برامجنا التنموية مما يزيد من صعوبة تلبية الموارد المتاحة لتنفيذ برامج

التنمية المستهدفة ومواجهة الطلب المتزايد على المواد الغذائية وهو الأمر الذي يدفع باتجاه تخصيص المزيد من الأموال لتلبية الحاجات الطارئة على حساب الاستثمارات الآجلة وطويلة المدى والتي نصّت عليها الخطط والاستراتيجيات المختلفة.

سعادة الرئيس:

السيدات والسادة ،،

إن التطورات الأخيرة في حالة أسعار المواد الغذائية الأساسية ووصولها لمستويات قياسية أمر يدعو إلى إعادة النظر في كثير من السياسات والمفاهيم وصولاً لإعطاء أولوية قصوى للبرامج الوطنية التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي ، وفي هذا المجال فإننا نتطلع إلى ما يلي :-

1. أن يتم تطوير سياسات بديلة لأية برامج أو أفكار تدفع باتجاه استخدام السلع الغذائية الأساسية لإنتاج الوقود الحيوي أو لأي أغراض أخرى.
2. تحرير التجارة العالمية في مجال السلع الغذائية الأساسية وإزالة أي عوائق لا تتفق وقواعد منظمة التجارة العالمية والعمل على إنجاز دورة الدوحة للتنمية بتوافق دولي ووفق القواعد الأساسية لاتفاقيات المنظمة.
3. تعزيز التعاون الدولي للتخفيف من آثار التغير المناخي من خلال وضع برامج متكاملة تعالج جذور وأسباب المشكلة لما لها من خطر واضح على برامج التنمية وزيادة عدد الجوعى في العالم وإن إهمال هذا الخطر سيعصف بمجمل الخطط المستقبلية لا سيما في بيئات هشة تعاني من تدهور الإنتاجية وقلة الموارد.
4. التركيز على نظم الإنتاج المحلية ذات التكلفة المنخفضة مما يستلزم إعطاء أهمية كبرى للتنمية الريفية وتشجيع الإنتاج العائلي مع التركيز على صغار المزارعين والعمل على وضع الموارد البحثية اللازمة للارتقاء بإنتاجية هذا القطاع ليعمل كصمام أمان للأمن الغذائي.
5. بذل المزيد من الاهتمام وتعزيز مجالات التنسيق والتعاون الإقليمي في برامج الأمن الغذائي بهدف الوصول إلى أقاليم تعتمد على سياسات وبرامج متكاملة لتوفير الأمن الغذائي لكل إقليم وفق خصوصيته بخبرات محلية ما أمكن ذلك وبدعم من دول العالم التي تمتلك الموارد والإمكانات مع ما يرتبط بذلك من ضرورة تعزيز التعاون على المستوى العالمي بهذا الشأن.
6. زيادة الاستثمارات المخصصة للزراعة وتوجيه الحد الأقصى من هذه الاستثمارات لإنتاج الغذاء وبجهود دولية منسقة من خلال دعم الدول المتقدمة ومؤسسات الإقراض العالمية بشكل عام والمتخصصة منها بشكل خاص للدول النامية على أن يصار إلى توفير القروض المناسبة للمزارعين وخاصة صغارهم بشروط ووسائل ميسرة .
7. إن الأهداف المناطة بلجنة الأمن الغذائي والآليات المقترحة لتنفيذها تستوجب أن تقوم هذه اللجنة بدور رئيسي في مجالات التنسيق على المستوى الإقليمي والعالمي يهدف تعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ برامج

الأمن الغذائي الوطنية ضمن شراكة عالمية متكافئة كما وأن على هذه اللجنة أن تحفز وتدعم المبادرات الثنائية والإقليمية في هذا المجال على أن تبتعد عن التدخل المباشر في رسم السياسات الوطنية والتي يجب أن تعتمد على الملكية الوطنية لمثل هذه السياسات وعلى الكوادر الوطنية في إعدادها.

سعادة الرئيس

السيدات والسادة

وفي الختام لا يسعني إلا أن أقدم باسم جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم وباسم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والشعب الأردني بخالص الشكر والتقدير لايطاليا حكومة وشعباً على حسن الضيافة وما وفروه من تسهيلات لعقد هذا المؤتمر شاكرًا لكم حسن استماعكم راجياً لمؤتمرنا هذا النجاح والتوفيق بما يخدم الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع وتنمية زراعية مستدامة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،.